



في رباب أهل البيت عليه السلام

(١٢)

شبهة الغلو



العنوان: في رحاب أهل البيت عليه السلام: شبهة الغلو

المؤلف: الشيخ عبدالكريم البهبهاني - لجنة البحوث

الموضوع: كلام

الناشر: المعاونة الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام

الطبعة الاولى: ١٤٢٢ هـ

الطبعة الثانية: ١٤٢٦ هـ

المطبعة: ليلى

الكمية: ١٠٠٠٠

ISBN: 964-5688-52-1

حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام

www.ahl-ul-bait.org

كلمة المجمع

إنّ تراث أهل البيت عليه السلام الذي اختزنته مدرستهم وحفظه من الضياع أتباعهم يعبر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية. وقد استطاعت هذه المدرسة أن تربي النفوس المستعدة للاغتراف من هذا المعين، وتقدّم للأمة الإسلامية كبار العلماء المحتدين لخطى أهل البيت عليه السلام الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدّمين لها أمتن الأجوبة والحلول على مدى القرون المتتالية.

وقد بادر المجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام - منطلقاً من مسؤولياته التي أخذها على عاتقه - للدفاع عن حريم الرسالة وحقائقها التي ضيّب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتفياً خطى أهل البيت عليه السلام وأتباع مدرستهم الرشيدة التي حرصت في

الرد على التحديات المستمرة، وحاولت أن تبقى على الدوام في خطّ المواجهة وبالمستوى المطلوب في كلّ عصر.

إنّ التجارب التي تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت عليه السلام في هذا المضمار فريدة في نوعها؛ لأنها ذات رصيد علمي يحتكم الى العقل والبرهان ويتجنّب الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوي الاختصاص خطاباً يستسيغه العقل وتتقبله الفطرة السليمة.

وقد جاءت محاولة المجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام لتقدم لطلاب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنيّة في باب الحوار والسؤال والرد على الشبهات - التي أثيرت في عصور سابقة أو تثار اليوم ولا سيّما بدعم من بعض الدوائر الحاكمة على الإسلام والمسلمين من خلال شبكات الانترنت وغيرها - متجنّبة الإشارات المذمومة وحريصة على استثارة العقول المفكرة والنفوس الطالبة للحق، لتنتفع على الحقائق التي تقدّمها مدرسة أهل البيت الرسالية للعالم أجمع، في عصر يتكامل فيه العقول ويتواصل النفوس والأرواح بشكل سريع وفريد.

ولابدّ أن نشير الى أن هذه المجموعة من البحوث قد أعدت في لجنة خاصة من مجموعة من الأفاضل . ونتقدم بالشكر الجزيل لكل هؤلاء ولأصحاب الفضل والتحقيق لمراجعة كلّ منهم جملة من هذه البحوث وابداء ملاحظاتهم القيّمة عنها.

وكلّنا أمل ورجاء بأن نكون قد قدّمنا ما استطعنا من جهد أداء لبعض ما علينا تجاه رسالة ربّنا العظيم الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كلّه وكفى بالله شهيداً.

المجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام

المعاونة الثقافية

مدرسة أهل البيت عليه السلام وشبهة الغلو

مفهوم الغلو

الغلو من جملة المفاهيم التي لا تتحدد من تلقاء نفسها، شأنها في ذلك شأن مفاهيم الاستقامة، والوسطية، والاعتدال، ونحوها، وغاية ما تدلّ عليه هذه المفاهيم هو أن هناك أموراً توصف بهذه الأوصاف، وأموراً أخرى معاكسة لها في المعنى توصف بأضدادها، فإذا أردنا التطبيق على الواقع الخارجي وإلقاء هذه الأوصاف على حالات قائمة فيه احتجنا إلى مقياس نتخذه كأساس لوصف حالة معينة بالغلو، وحالة أخرى بالاعتدال، وحالة ثالثة بالوسطية، وهكذا.

وفي مسألة اتهام التشيع بالغلو نلاحظ أن أحداً لا يستطيع أن ينكر أصل وجود مفهوم الغلو، ولكننا نسأل الذين يطبقونه على التشيع ومدرسة أهل البيت عليه السلام، عن الأساس والمقياس الموضوعي الذي اتخذوه للحكم على هذه المدرسة بهذا الحكم القاسي؟ وجوابهم على ذلك لا بد من أن يدور بين افتراضات أربعة لا خامس لها، وهي:

١ - العرف وطبيعة الأشياء، بأن يقال: بأن العرف لا يساعد

على ما تؤمن به مدرسة أهل البيت عليه السلام من خصائص الأئمة الاثني عشر عليه السلام، فالغلو - طبقاً لهذا المقياس - هو ما زاد على العرف.

٢ - القياس على منزلة الصحابة، بأن يقال: بأن الإيمان بما للأئمة من خصائص مذكورة في مدرسة أهل البيت عليه السلام يؤدي الى علو منزلة الأئمة على منزلة الصحابة، فالغلو - طبقاً لهذا المقياس - هو الزيادة على منزلة الصحابة.

٣ - ما تفهمه مدرسة الخلفاء من الكتاب والسنة، بأن يقال: إن ما تمنحه مدرسة أهل البيت عليه السلام للأئمة الاثني عشر من خصائص، يتنافى مع ما تفهمه مدرسة الخلفاء من الكتاب والسنة، فالغلو - طبقاً لهذا المقياس - هو ما خالف فهم مدرسة الخلفاء.

٤ - الكتاب والسنة، بأن يقال: بأن الكتاب والسنة لم يشتملا على ما يدل على هذه الخصائص، فالغلو - طبقاً لهذا المقياس - هو ما خالف الكتاب والسنة.

هذه هي الأسس والمقاييس الموضوعية المحتملة للحكم على مدرسة أهل البيت عليه السلام بالغلو في الأئمة عليه السلام وواضح أن صحة هذا الحكم منوطة بمدى صحة الأساس الذي قام عليه، والمقياس الموضوعي الذي نبع منه.

أما الأساس الأول: فلا يركن إليه إنسان من أهل الدين والإيمان، وإنما يعتمدونه ذوو الثقافة اللادينية ممن يعتبر الدين مرحلة أسطورية في تاريخ البشرية، فمثل هؤلاء لا يقبلون لأي إنسان خصائص مثل العصمة والنص الإلهي والإلهام، التي تؤمن بها مدرسة أهل البيت عليه السلام بحق الأئمة، ويعتبرونها نوعاً من الغلو الذي هو وليد الذهنية الأسطورية، ولذا فقد لعب المستشرقون دوراً خطيراً في اشاعة هذه الشبهة، عبر مؤلفاتهم التي يتخذها الكثير من الكتاب في العالم الإسلامي - ومع الأسف الشديد - كمصدر لما يكتبونه بشأن التاريخ الإسلامي، ويستمدون منها الطعن على فكرة مذهبية لا تروق لهم.

وواضح أن الدين لا يقاس بالعرف والطبائع الجارية للأُمور، وإذا جرى تطبيق هذا المقياس على الإمامة، فإنه سينجر الى التطبيق على النبوة والأنبياء والكتب السماوية، والمنهج المنطقي للتعامل مع أصحاب هذا المقياس، هو الخوض أولاً في القضية الدينية الكبرى المتمثلة بالتوحيد، فبعدما يتم نقض الدعوى الغربية، القائلة: «بأن الدين لا يمثل حقيقة علوية، وإنما يمثل الإنسان في مرحلة تاريخية كانت متعطشة للأسطورة، فتولّد الدين لاشباع هذه الحاجة».

وحيثما يتم إثبات التوحيد والدين والوحي كحقائق كونية ما وراثية غلوية، يصبح واضحاً أن الدين هو المقياس لتغيير الواقع، ولا يصح أن يكون الواقع مقياساً لفهم حقائق الدين، فمصير الأساس الأول مرتبط بنتيجة البحث في هذه القضية التي ما لم تبحث أولاً لا يكون تطبيق الأساس الأول والعمل بمقتضاه مستنداً الى دليل منطقي.

وأما الأساس الثاني: فهو من أبرز مصاديق المصادرة على المطلوب، فمن الذي قال: بأن الغلو هو ما كان زائداً على منزلة صحابة الرسول ﷺ؟ فهنا قول مركب من دعويين لا بد من إثباتهما أولاً حتى يصح الاستناد الى هذا الأساس كمقياس للغلو، وهما:

- ١- إن للصحابة منزلة ليس لغيرهم مثلها.
- ٢- إن الغلو هو: نسبة هذه المنزلة، أو أعلى منها لغير الصحابة.

وما لم يتم إثبات هذين الدعويين لا يعد الاستناد الى الأساس الثاني في تحديد المصاديق الخارجية للغلو صحيحاً ولا منطقياً، وإثباتهما لا بد وأن يكون مستنداً الى الكتاب والسنة الشريفة.

فإن قيل: إن مدرسة الخلفاء المتمثلة بالمذاهب

الإسلامية الأربعة قد فهمت من الكتاب والسنة ثبوت هذين الدعويين فيهما، إستناداً الى آية ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ إِلَى اللَّهِ الْمُقَرَّبُونَ﴾ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري من تحتها الأنهار...﴾^(١).

وحديث «خير القرون قرني والقرن الذي يليه» المروي عن النبي ﷺ في مدح الأصحاب .

فهذا هو الأساس الثالث، والموقف المنطقي منه هو أن ندرس أدلة هذه المدرسة، ومستندات حكمها على غيرها بالغلو، بمعنى أن الأساس الأصيل في الاستدلال والبرهنة إنما هو نفس الكتاب والسنة، فلا بد من مراجعتهما وحل مسألة الغلو على أساسهما.

وهكذا يتضح أن الأساس الرابع، المتمثل بالقول: بأن الغلو هو ما خالف أصل الكتاب والسنة، هو الأساس الصحيح، وطبقاً لهذا الأساس وحده نستطيع أن نطلق وصف الغلو أو الاعتدال على مدرسة فكرية معينة. وعلى أساسه أيضاً نستطيع أن نناقش شبهة الغلو بالأئمة التي أطلقت على أتباع مدرسة أهل البيت عليه السلام. وهو المعنى المطابق للاصطلاح اللغوي والشرعي.

(١) سورة التوبة: ١٠٠.

فإن الغلو في الاصطلاح اللغوي: هو مجاوزة الحد والافراط في الشيء^(١)، وقد أورد القرآن الكريم هذه الكلمة مرتين، الأولى في قوله تعالى: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه فآمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم...﴾^(٢).

والثانية في قوله تعالى: ﴿قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا﴾^(٣).

وذكر محمد رشيد رضا في تفسير هذه الآية أن «الغلو: الافراط وتجاوز الحد في الأمر، فإذا كان في الدين فهو تجاوز حد الوحي المنزل إلى ما تهوى الأنفس؛ كجعل الأنبياء والصالحين أرباباً ينفعون ويضرون... واتخاذهم لأجل ذلك آلهة يعبدون فيدعون من دون الله تعالى أو مع الله تعالى، سواء أطلق عليهم لقب الرب والإله كما فعلت النصراني أم لا، وكشرع عبادات لم يأذن بها الله...»^(٤).

(١) لسان العرب ١٥: ١٣٢.

(٢) سورة النساء: ١٧١.

(٣) سورة المائدة: ٧٧.

(٤) تفسير المنار ٦: ٤٨٨ - ٤٨٩ ط. دار المعرفة.

فالغلو إذاً هو الزيادة على الحد الشرعي والافراط في ما
قرّره الوحي. وإذا إتضح ذلك فلننظر على أي المدرستين
ينطبق هذا المعنى؟

هل ينطبق هذا الغلو على مدرسة أهل البيت (عليه السلام) فيما
تؤمن به من خصائص للأئمة الاثني عشر؟ أم ينطبق على
مدرسة الخلفاء فيما تؤمن به من خصائص للصحابه؟

الغلو بين المدرستين

بعدما إتضح معنى الغلو وأنه الزيادة على ما حدّه الشرع
وقرّره الوحي، نقول: إنّ المقصود بهذا الحد - وإن كان أمراً
عاماً - يشمل العقيدة والشرعية، إلّا أن الغلو الذي وقع محلاً
للبحث والالتهام والاهتمام هو ما كان غلوّاً في العقيدة، أما ما
كان غلوّاً في الشرعية، بأن يُزاد في أحكامها الالزامية ويُتشدّد
في تطبيقها أكثر مما هو مرسوم فيها فلم يجر البحث فيه إلّا
نادراً.

وما شهدته التاريخ الاسلامي هو معركة الآراء والأفكار
في الغلو العقائدي دون الغلو التشريعي. وبحثنا الذي نحن فيه
يدور حول هذه المعركة، حيث يتهم الشيعة وأتباع مدرسة
أهل البيت بالغلو في الأئمة غلوّاً عقائديّاً.

ولكي ندرس هذه المسألة دراسة كافية ومستوعبة وعميقة لابد وأن نستذكر أولاً أن المقصود بالعقيدة الإسلامية هو الأصول الثلاثة المعروفة: التوحيد، والنبوة، والمعاد، والأصل الثالث المتمثل بالمعاد لابد وأن يخرج من البحث، إذ لا يتصور وقوع الغلو فيه، فيبقى من العقيدة أمران: التوحيد والنبوة.

وهنا نسأل أولاً: هل أن الغرض من هذه الشبهة أن مدرسة أهل البيت عليهم السلام تعطي حد التوحيد للأئمة وتضفي عليهم خصائص الألوهية؟ أم الغرض منها أن هذه المدرسة تجعل الأئمة بمرتبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومنزلته؟ أم الغرض أنها تجعلهم في مرتبة وسطى أدنى من مرتبة الرسول، وأعلى من مرتبة سائر الأمة؟

وواضح أن مفهوم الغلو يتحقق بثبوت الفرض الأول، إذ لا يصح إعطاء حد التوحيد وخصائص الألوهية لأحد من البشر، كما أنه يتحقق بثبوت الفرض الثاني لقيام اجماع المسلمين على أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أشرف الخلق أجمعين من الأولين والآخرين.

أما الفرض الثالث فلا يتحقق الغلو بثبوته، فلو آمنت مدرسة إسلامية طبقاً لأدلة من الكتاب والسنة على أن هناك

منزلة وسطى أدنى من منزلة الرسول ﷺ وأعلى من منزلة سائر الأمة، وأن هذه المنزلة قد أعطيت لأفراد معينين، لا يعد مثل هذا الإيمان غلوًّا لأنه لا يتجاوز حدَّ النبوة ومستوى التوحيد، وإذا كان مثل هذا الإيمان غلوًّا فلا بد من أن نعد جميع المسلمين غُلَّة، لأنهم جميعاً قد آمنوا بوجود هذه المنزلة، سوى أنهم اختلفوا في أن هذه المنزلة هي لصحابة الرسول ﷺ أم لأهل بيته؟ وبعد هذا لنأتي إلى الفروض الثلاثة وندرسها بنحو من التفصيل والاستيعاب.

أما الفرض الأول والثاني

فمما لا شك فيه أنَّ التاريخ الإسلامي قد شهد في قرونه الثلاثة الأولى حركات فكرية مغالية قامت على أركان ثلاثة هي:

١- إضفاء صفة الألوهية على بعض الأشخاص، فهناك من آمن بألوهية الإمام علي، وهناك من آمن بألوهية الرسول ﷺ، أو آمن بألوهية آدم وسائر الأنبياء من بعده، وهناك من آمن بألوهية بعض أئمة أهل البيت، ومنهم من آمن بألوهية محمد بن اسماعيل بن جعفر الصادق، ومنهم من آمن

بالوهية أبي الخطاب محمد بن أبي زينب مولى بني أسد بالكوفة، ومنهم من آمن بالوهية أشخاص آخرين ذكرتهم المصادر المختصة بالملل والنحل^(١).

٢- إضفاء صفة النبوة على بعض الأشخاص، كالغرابية المعتقدين بنبوة الإمام علي عليه السلام، وأن الوحي قد أخطأ ونزل على النبي محمد ﷺ، وهناك من قال بنبوة المغيرة بن سعيد مولى بجيلة بالكوفة، وهناك من قال بنبوة بيان بن سمعان التميمي^(٢).

٣- إسقاط التكاليف الشرعية، كما ذهب إلى ذلك بعض الصوفية^(٣).

وهذا كله غلو واضح، وقد حاربه الأئمة الأطهار عليهم السلام محاربة لا هوادة فيها، وتبرأوا من دعائه ولعنوه، ودعوا إلى البراءة منهم، ومصادر التراث الإمامي مملوءة بالأحاديث المروية عن أئمة أهل البيت في ذلك، بل إنهم عليهم السلام لم يكتفوا بذلك، وإنما أعطوا لأتباعهم قواعد عامة لاستخلاص الحديث الصحيح، وتمييزه عن الحديث السقيم، الذي قد

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤: ١٨٦-١٨٨.

(٢) المصدر السابق: ١٨٣-١٨٦.

(٣) المصدر السابق: ١٨٨.

يدسه الغلاة وينسبونه الى النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام زوراً وبهتاناً، فهذا هشام بن الحكم ينقل عن الإمام الصادق عليه السلام، أنه قال: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن المغيرة بن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا ﷺ» (١).

ومصادر الفقه الإمامي منذ تكونه وحتى الآن قد اتفقت كلمتها على كفر الغلاة والمفوضة ونجاستهم، وقد صرح بذلك الشيخ المفيد في تصحيح الاعتقاد (٢)، والشهيدان في اللمعة الدمشقية وشرحها (٣)، والسيد اليزدي في العروة الوثقى (٤)، ونقل السيد الحكيم في مستمسك العروة الوثقى الإجماع على ذلك، ثم أردف قائلاً: «وكذا الحال لو أريد من الغلو تجاوز الحد في صفات الأنبياء والأئمة مثل اعتقاد أنهم خالقون، أو رازقون، أو لا يغفلون، أو لا يشغلهم شأن عن

(١) رجال الكشي ٣: ٤٨٩، ح ٤٠١.

(٢) تصحيح الاعتقاد: ٢٣٨.

(٣) شرح اللمعة الدمشقية ٣: ١٨٠.

(٤) العروة الوثقى ١: ٦٨.

شأن، أو نحو ذلك من الصفات»^(١).

وإذا تتبع الباحث فهارس التراث الإمامي، كالذريعة إلى تصانيف الشيعة للشيخ آقابزرگ الطهراني، عثر فيها على عشرات المؤلفات التي صنفها أصحاب الأئمة عليهم السلام، في القرون الثلاثة الأولى، في ذم الغلاة والبراءة منهم وبيان الحكم الشرعي بشأنهم.

ورغم هذا الموقف الحازم الذي وقفه الأئمة عليهم السلام وأصحابهم وفقهاء مدرستهم قديماً وحديثاً ضد الغلو والغلاة، مع ذلك نجد الأقلام العائرة الفاترة نسبت، ولا زال بعضها ينسب الغلو والغلاة إلى التشيع، متشبثين بنصوص يعثرون عليها في التراث الحديثي الإمامي يُشم منها رائحة الغلو فيعتبرونها أدلة قاطعة على ذلك، وهي نصوص يدور أمرها بين احتمالين، فإما أنها تتحدث عن عصمة الأئمة عليهم السلام ومنزلتهم الرفيعة عند الله، وهي المنزلة التالية لمقام الرسول ﷺ، المشتمة على خصوصيات تأبى مدرسة الخلفاء عن التسليم لها فتعدها من الغلو، وهو حكم بلا دليل كما سيتضح في مناقشتنا للفرض الثالث، وإما أنها نصوص مغالية فعلاً قد اندست في التراث الإمامي وغير الإمامي،

(١) مستمسك العروة الوثقى ١: ٣٨٦.

وهي مما نجح خط الغلو في دسّه فيه رغم براءة الشيعة منه براءة تامة.

ولذا فعلى الباحث السنّي أن يلتفت الى أن مذهب أهل البيت عليهم السلام وتلافياً منه لحالة الضعف هذه وسائر حالات الضعف التي فرضت نفسها على التراث الحديثي الإسلامي بكل مدارسه الفقهية والكلامية، كالإسرائيليات التي اخترقت التراث الإسلامي عامة - كما نلاحظه في تفاسير اخواننا أهل السنة وجوامعهم الحديثية بشكل خاص - لا يعتبر كل ما يمتلكه من تراث حديثي صحيحاً ومعتبراً، بل يرى فيه ما هو صحيح ومعتبر يجب التدبّر والتمسك به، وفيه ما هو رديء وضعيف لا يوجب علماً ولا عملاً، ولا يتخذ دليلاً على شيء من أصول الدين ولا فروعه. وفي ظل حالة كهذه، ولأجل مواجهة آثارها السلبية على الاسلام - عقيدة وشريعة - آمنت مدرسة أهل البيت عليهم السلام بضرورة إخضاع التراث الإسلامي لعملية نقد وتمحيص شديد من أجل الحصول على أحاديث صحيحة يمكن الاعتماد عليها كأدلة فيما بين العبد وربّه.

وكون الحديث مُدَوَّنًا في الكافي أو التهذيب أو بحار الأنوار لا يعد دليلاً على صحته، بل لا يعد دليلاً على أنّ

العلماء الأعظم من أقطاب المذهب الذين دونوه في موسوعاتهم كانوا يعتبرونه صحيحاً؛ فإن هدفهم ﷺ من الجمع والتدوين لم يكن بيان الحجج والأدلة والاستنباط والبرهنة، وإنما كان هدفهم حفظ التراث من الضياع والحيلولة دون إندثاره. ولذا فمن الممكن العثور على بعض النصوص المدسوسة المنسوبة إلى أهل البيت زوراً وبهتاناً، وفي حالة كهذه ليس من الإنصاف أن يحكم على المذهب إستناداً إلى نصوص من هذا القبيل، خاصة وأن التراث الحديثي للمذاهب الأربعة يشتمل على نسبة أعلى من الإسرائيلية والموضوعات والأخبار الزائفة.

وإذا شئنا المقارنة بين المدرستين، فإن مدرسة أهل البيت ﷺ أكثر حصانة من تسلّل الدسّ والتحريف إليها، لأنها لم تسلّم بصحة أي كتاب أو مصدر من مصادر الأحاديث، وليس شيئاً منها مستثنى عن التمهيص والتحقيق والمناقشة، والحديث الصحيح عندها هو الذي تثبت صحته بعد مراحل عسيرة من النقد والتقويم.

بينما سلّمت مدرسة المذاهب الأربعة بصحة صحيح البخاري، وصحيح مسلم، رغم وهن الكثير من أخبارهما، ودلالة الكثير منها على أباطيل كالتشبيه والتجسيم لله سبحانه

وتعالى، ورغم اشتهاار الكثير من رواتهما بالضعف والوضع والكذب^(١)، وعلى فرض أن بعض الأحاديث كانت متوفرة على شرائط الحجية من جهة السند ووثاقة الرواة، فإن كان مستنها يتضمن مخالفة قطعية للقرآن الكريم في جهة من الجهات - ومنها الغلو ونحوه - ويأبى الحمل على وجه صحيح، فمن مقررات مذهبنا الثابتة والقطعية في مثل هذه الحالة عدم العمل بهذا الحديث، لقول أئمتنا عليه السلام: «ما لم يوافق كتاب الله فهو زخرف»^(٢).

وأما الفرض الثالث

إتضح مما سبق أن الغلو الذي يراد به نسبة الألوهية والنبوة إلى الأئمة وإسقاط التكاليف الشرعية عنهم أمر منفي عن التشيع بنحو قطعي.

بقي البحث في معنى مفترض آخر للغلو وهو: أن القول بثبوت منزلة للأئمة عليه السلام أدنى من منزلة الرسول ﷺ وأعلى من منزلة سائر الأمة هل يُعدّ غلوًا؟

والجواب على ذلك نعرفه من مفهوم الغلو نفسه، فلما كان

(١) راجع رجال الستة للمظفر .

(٢) أصول الكافي : ١ : ٦٩ ح ٣.

الغلو هو الزيادة على الحد الشرعي، فمن الضروري بيان الحد الشرعي حتى نعرف ما يزيد عنه ونعتبره غلوًا. ولولا وضوح حد النبوة، ومزايا شخص الرسول الأعظم ﷺ ما استطعنا تحديد الغلو الزائد عنه، فلا بد من معرفة حد الرتبة الأدنى منه وخصائصها حتى نتقيد بها ونعد الزائد عليها غلوًا والطريق إلى معرفة هذه الرتبة بحدّها وخصائصها منحصر بالكتاب والسنة.

إن أصل وجود منزلة وسطى أدنى من منزلة الرسول ﷺ وأعلى من منزلة سائر الأمة أمر قد اتفق المسلمون بشأنه ولا خلاف بينهم فيه، وإنما وقع الخلاف بينهم في جهتين:

١- في الأفراد الذين قد استحقوا هذه المنزلة.

٢- في خصائص هذه المنزلة ومزاياها.

وحينئذٍ، فالغلو المفترض لا يمكن أن يقع على الإيمان بأصل هذه المنزلة، وإلاّ لزم أن يكون جميع المسلمين غلاة، فلا بد وأن ينصبّ الغلو المفترض على هاتين الجهتين التفصيليتين فيها.

لقد آمن جمهور المسلمين بأن صحابة الرسول ﷺ في صدر الإسلام يتمتعون بالمكانة الأولى في الأمة، والرتبة

التالية لمنزلته ﷺ ، وأنهم مجتهدون عدول، وأن خلافة الرسول ﷺ فيهم على نحو الشورى والانتخاب ، واستدلوا على ذلك بآية: ﴿ والسابقون الأولون ... رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعدّ لهم جنات ﴾ المذكورة آنفاً وحديث: «خير القرون قرني والقرن الذي يليه» المنسوب الى النبي ﷺ .

وعلى أساس ذلك آمن الجمهور بأن هذه المنزلة منحصرة بالصحابة ، وأن اعطاءها لغيرهم - فضلاً عن الزيادة عليها - يعد غلوّاً لأنه سيكون اعتقاداً بلا دليل، وهو من مصاديق الزيادة على الحد الشرعي المتمثل في ما عدا الصحابة من الأمة بأنهم سواء لم يرد فيهم نص يفضل بعضهم على بعض.

ومن هنا جاء استنكارهم لمدرسة أهل البيت عليهم السلام ، واتهامهم إياها بالغلو حينما آمنت بأن المنزلة الوسطى هي لأئمة أهل البيت، وأنهم أركان الإمامة، وامتداد النبوة وأوتاد الولاية، وأن العصمة والنص والوصية فيهم، وأن المهدي عليه السلام منهم، وهو آخرهم وأنهم أفضل أهل زمانهم علماً وعملاً، وأن الله يسددهم بالإلهام ويغنيهم به عن طلب العلم من غيرهم، وأن ذلك كله ثابت في الكتاب أو السنة كما هو مبسوط في التراث الكلامي الإمامي لأعلام هذه المدرسة

القدامى منهم والمحدثين.

والباحث المنصف في هذه المسألة، لا بد وأن يدرس أدلة الطرفين، ليرى أي المدرستين تتطابق مع الكتاب والسنة، وتقدم حجة دامغة على ما تقول، وأيهما لا تتطابق مع الكتاب والسنة، ولا تتسم أدلتها بالثبات في مواجهة الدليل العلمي والنقد البرهاني، وحينئذ يكون الحق مع الأولى وتكون الثانية مستحقة للاتهام بالغلو.

وعندما يسلك هذا الطريق بانصاف وتعمق سيتوصل الى الحقائق التالية:

١ - إن أدلة مدرسة الخلفاء والصحابة لا تنهض بإثبات مدعاها، فإن آية ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ... رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ...﴾ التي تعتبر أقوى دليل تورده عليه تتوقف دلالتها على المدعى على إثبات أن كلمة «من» الواردة قبل كلمة «المهاجرين والأنصار» بيانية لا تبعيضية، فإذا أثبتوا ذلك أمكنهم حينئذ دعوى أن الآية تمنح كل من هاجر مع الرسول ﷺ ومن نصره في المدينة امتياز الرضا الإلهي وجنات الخلد.

لكن أحداً لا يستطيع أن يدعي ذلك فضلاً عن أن يثبتته،

لأن هناك آيات قرآنية أخرى ذكرت أن في جملة المهاجرين والأنصار ومن صدق عليه هذان الوصفان، منافقون^(١) ومن في قلبه مرض^(٢) وفاسقون، ومنهم من تبرأ النبي ﷺ من عمله^(٣)، ومنهم من تأمر على النبي ﷺ وسعى لاغتياله^(٤)، ومع وجود حقائق تاريخية وقرآنية كهذه لا نستطيع أن نفسر كلمة «من» بأنها بيانية وهي تريد كل من حمل وصف الهجرة مع النبي ﷺ والنصرة له.

وهنا يتعين علينا تفسيرها بأنها تبعيضية، ويكون معنى الآية حينئذ: أن الله سبحانه وتعالى قد رضي عمن أخلص في هجرته ونصرته واستقام في عمله من المهاجرين والأنصار^(٥). وهو معنى ينطبق على بعضهم فقط ولا ينطبق عليهم جميعاً، وربما كانت الآية ناظرة إلى أفراد معينين معلومين عند نزول الوحي ولدى الرسول ﷺ فأرادت الإشارة إليهم في سياق مفهوم عام.

(١) وقد ذكرهم القرآن الكريم «(٣٨)» مرة وخصص للتنديد بهم سورة

كاملة، هي سورة «المنافقون».

(٢) الأنفال: ٤٩، الأحزاب: ١٢، الأحزاب: ٦٠.

(٣) الحجرات: ٦.

(٤) دلائل النبوة ٥: ٢٥٦-٢٥٩.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر تفسير الميزان ٩: ٣٩١-٣٩٦.

أما حديث «خير القرون قرني» فهو لا يدل على المدعى، ومن الممكن تفسيره بأن مسيرة الدين ودرجة الإيمان في النفوس سوف تأخذ خطأ تنازلياً بعد وفاته، وليست هناك ضرورة تفرض أن الحديث ينطوي على إشارة لمنزلة الصحابة من بعده.

ومع سقوط هذين الدليلين الأساسيين في مدرسة الخلفاء عن الحجية يبقى ادعاء هذه المنزلة العليا لعموم الصحابة بلا دليل، وهو من جملة مصاديق الغلو، وفي مثل هذه الحالة لا يحق لمدرسة الخلفاء أن تتخذ ما تدعيه من المنزلة للصحابة مقياساً للغلو، وأن ترى أن الزيادة على هذه المنزلة المدعاة غلو.

٢- إن مذهب أهل البيت عليهم السلام يقوم أساساً على اعتبار أن الأئمة منصوبون من قبل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وشرّاح لسنّته وامتداد لرسالته، إستناداً الى حقائق ثابتة لدى المسلمين كافة، كحديث الغدير^(١) وحديث المنزلة^(٢) وحديث

(١) مسند الإمام أحمد ١: ١٣٥ ح ٦٤٢، سنن الترمذي ٢: ٥، ح ٣٧١، المستدرک علی الصحيحين ٣: ١١١.

(٢) صحيح البخاري ٥: ٨٩ ح ٢٠٢، صحيح مسلم ٤: ١٨٧٠ ح ٢٤٠٤ في ستة

الثقلين^(١)، وفي مثل هذه الحالة لا بد وأن تكون منزلتهم أقل من منزلة الرسول ﷺ وأعلى من منزلة سائر الأمة، وفي نطاق هذين الحدين لا يوجد شيء يمكن أن يوصف بالغلو، فكون منزلتهم أقل من منزلة الرسول ﷺ أمر من ضرورات مذهبنا، وكون منزلتهم أعلى من سائر الأمة فهذا مقتضى إمامتهم على الأمة، ولولا هذه المزية لما تصورت الإمامة فيهم.

والتاريخ خير شاهد على أن كل إمام من أئمة أهل البيت عليه السلام كان أفضل أهل زمانه علماً وعملاً. وأن منزلة تتقوم بهذين الحدين من شأنها أن تحارب الغلو وتنبذه وتميزه عن الاتجاه الصحيح.

أما العصمة والنص والوصية والإلهام الإلهي والولاية وغيرها، مما تعتقده مدرسة أهل البيت عليه السلام للأئمة الاثني عشر من خصائص، فقد أثبتتها أعلام هذه المدرسة في تراثهم

→ طرق، سنن الترمذي: ٥: ح ٣٧٣٠، الرياض النضرة ١: ١١٧، الباب الرابع في مناقب أمير المؤمنين علي عليه السلام.

(١) صحيح مسلم: ٤: ١٨٧٣، ح ٢٤٠٨ بعدة طرق و ٦٦٣: ٥، ح ٣٧٨٨، و ٥: ١٨٢، ١٨٩ و ١٤: ١٧، مسند أحمد: ٤٨١٦: ١٩٠، مصابيح السنة: ٤: ١٨٥ ح ٤٨٠٠، المستدرک علی الصحیحین: ٣: ١٤٨، مشکل الآثار ٤: ١٦٨.

الكلامي قديماً وحديثاً، إستناداً الى العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المدونة في المصادر السنّية والشيعة معاً.

أما العصمة فدليلها الواضح قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾^(١) ومن الواضح أن الآية في سياق بيان صفة خاصة لأهل البيت عليهم السلام لا يمكن أن نفسرها بأنها على غرار قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ يَرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ... ﴾^(٢) الواردة في سياق بيان صفة عامة لجميع المؤمنين، لأن الآية السابقة سوف تفقد معناها الخاص بها والمؤكد فيها.

فإن أهل البيت عليهم السلام من جملة المؤمنين المشمولين بالآية الثانية، فما معنى تخصيصهم من بين الأمة بخطاب خاص، يحمل ثلاثة تأكيدات على التطهير « يذهب عنكم الرّجس، يطهّركم، تطهّروا ». فهناك تطهير أدنى يشمل الأمة كلها بما فيهم أهل البيت عليهم السلام أنفسهم، وهناك تطهير أعلى مؤكد وخاص بأهل البيت، وهو العصمة عن الذنوب مع

(١) الأحزاب : ٣٣.

(٢) المائدة : ٦.

القدرة عليها، وإذا كان الفخر الرازي قد آمن في تفسيره^(١) بعصمة أهل الحلّ والعقد من الأمة فمن الأولى أن نؤمن بعصمة أهل البيت عليهم السلام الذين خصّهم الله بمزية الحد الأعلى من التطهير. وقد نصّت روايات الفريقين على أن أهل بيته عليهم السلام هم: علي وفاطمة والحسن والحسين، دون نسائه^(٢).

وأما النصّ والوصية فيهم فدلّله الواضح؛ كحديث الغدير، وحديث الثقلين، وحديث المنزلة، وحديث أن الأئمة اثنا عشر وأنهم كلهم من قريش، والذي لا ينطبق على الخلفاء الراشدين، ولا على خلفاء بني أمية، ولا على خلفاء بني العباس، لأن هذا العدد «١٢» لا ينطبق على أي واحدة من هذه المجاميع الثلاثة، وهكذا الأمر في باقي الخصائص. ومن أراد التفصيل فعليه بمراجعة مؤلفات أعلام الإمامية القدامى منهم والمحدثين في مثل هذه الموضوعات، وفي مقدمتها كتاب المراجعات للعلامة السيد عبدالحسين شرف

(١) التفسير الكبير ١٠: ١٤٤.

(٢) انظر: صحيح مسلم: ح ٢٤٠٤، ٢٤٠٨، ٢٤٢٤ رواية زيد بن أرقم، ورواية عائشة، سنن الترمذي: ح ٣٢٠٥ رواية أم سلمة، أسباب النزول، للواحي: ٢٠٠.

الدين العاملي.

٣- إنَّ في تراث مدرسة الخلفاء والصحابه نقولات تاريخية وحديثية كثيرة عن معاجز وكرامات تحققت لبعض الصحابة والأولياء والبسطاء من الناس، كتكلم زيد بن خارجة بعد الموت^(١)، وتكلم أحد الأنصار بعد القتل^(٢)، وأمثال ذلك كثير جداً^(٣).

فإذا كانت مثل هذه الكرامات والمعاجز أمراً ممكناً قد تحقق فعلاً للبسطاء من الناس، والاعتقاد بها لا يعد غلوّاً، فلماذا كان الاعتقاد بتلك الخصائص التي تؤمن بها مدرسة أهل البيت عليه السلام بحق الأئمة الاثني عشر غلوّاً؟
على أن مدرسة أهل البيت تحظى بامتياز نوعي في هذا المجال من جهتين :

أ- إنَّ هذه الخصائص التي آمنت بها هي خصائص الإمامة بما هي رابطة ربانية وعهد إلهي، فهي لا تجتمع في أي أحد من الناس، وإنما تجتمع في أفراد قد تم اعدادهم

(١) الاستيعاب: ١٩٢:١، تاريخ ابن كثير: ١٥٦:٦.

(٢) تاريخ ابن كثير: ١٥٨:٦.

(٣) وقد جمع العلامة الأميني بعض هذه النقولات في الجزء الحادي عشر من كتابه الغدير: ١٠٣-١١٥ تحت عنوان «الغلو الفاحش».

اعداداً خاصاً للقيام بوظيفة الإمامة بما هي استمرار لوظيفة النبوة والرسالة.

ب- إن هذه الخصائص تحظى بسند قرآني ونبوي متين، بينما لا تحظى تلك النقول بتلك السند من هذا القبيل، ومع خلوها حتى عن السند التاريخي كيف يصح الإيمان بها؟ ومع وجود فارق نوعي كبير بين الاعتقاد بخصائص الأئمة المذكورة، وبين تلك النقول التاريخية، هل من الإنصاف أن نقول بأن الاعتقاد بتلك الخصائص غلو، والاعتقاد بتلك النقول المغالية لا يكون غلو؟!!!

والخلاصة التي نخرج بها من هذا البحث هي:

١- إن الكتاب والسنة لا يدلان على أن هناك مكانة خاصة لكل من حمل وصف الصحبة للنبي ﷺ، وكيف يكون ذلك في شريعة مقياسها الثابت هو الإيمان والعمل الصالح والتقوى، فإن كانت صحبة صاحب النبي مقرونة بهذه المعاني، وكان محافظاً عليها حتى آخر عمره كان مستحقاً لهذه المكانة، وإلا فلا، وحينئذ فمثل هذه المكانة لا يمكن إثباتها لكل الصحابة، والمقطوع به أن جملة منهم لا يستحقونها بنص القرآن الكريم كما مر.

٢- إن ثبوت هذه المكانة لمن استحقها من الصحابة لا تدل على استحقاقه لخلافة الرسول وتولي قيادة التجربة الإسلامية من بعده، فقد يرضى الأب عن ابنه بلحاظ خصوصيات معينة، ولكنه في الوقت نفسه لا يراه مؤهلاً لتفويض مسؤولية الأسرة والممتلكات إليه من بعده. فالرضا عن الشخص لا يستلزم استعداده لتفويض شؤون الرسالة والأمة والتجربة إليه.

فإن مدرسة أهل البيت عليه السلام تؤمن بثبوت مجموعة من الفضائل لبعض صحابة النبي ﷺ، وتناقش في تعميم هذه الفضائل لكل من صحب النبي ﷺ، ولا تؤمن بأن هذه

الفضائل وحدها هي الأساس في استحقاق الإمامة والخلافة. فتعميم الفضائل إفراط وغلو، وإتخاذها أساساً في الإمامة والخلافة تفريط.

٣- ومن هنا آمنت هذه المدرسة بأن الإمامة والخلافة لا تقام إلا على أعلى المؤهلات التي يمكن للإنسان أن يحوزها، ويمكن للسماء أن تفيضها، وهي العصمة والنص والوصية والأفضلية في العلم، فليس هناك غلو في فضائل الأفراد، وإنما هو تحفظ شديد على موقع خطير في رسالة سماوية خاتمة لا رسالة بعدها.

ومن هنا قال الإمام علي عليه السلام في حق أهل البيت عليه السلام :
«لا يقاس بآل محمد ﷺ من هذه الأمة أحد، ولا يسوّى بهم... هم أساس الدين وعماد اليقين... ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة»^(١).

(١) نهج البلاغة: نهاية الخطبة الثانية.

الفهرس

٧.....	كلمة المجمع
١١.....	مدرسة أهل البيت <small>عليه السلام</small> وشبهة الغلو
١١.....	مفهوم الغلو
١٧.....	الغلو بين المدرستين
١٩.....	أما الفرض الأول والثاني
٢٥.....	وأما الفرض الثالث
٣٦.....	الخلاصة
٣٩.....	الفهرس